لهذه القاعدة ثم تحذف الالف والياء لقوله وزايد العادي الرباعي
احذفه فتقول بريد او بريدي وتقول في مولا يا حويلي لانك حذفت
الالف الاخيرة ثم انكسرت اللام لاجل ما المصغير فانقلبت الالف
ياء فاجتمعت الياء الياء قوله وارد دلاصل ثانيا الخ اعلم
ان الباب بنى فيه تغييرات بسبب التصغير المقصود له فنبه على
ضم الاول وجواز همز واو وعد ورجوع الف نحو ضارب وضاب
الى الواو والف باب وناب الى اصلها وعن فتح الثاني وزوال همز
الوصل في نحو ابن وبنوع ورجوع ثاني سوفر الى اصله وعن زيادة الياء
ثالثة رجوع الالف والواو في نحو غلام وعجوز ياء واو وعام الشيء
فيهما ومن كونه لا ينقاس عن فعيل رجوع محذوف نحو يد ودم
دون سنة وشاة ومن كونه لا يزاد في فعيل حذف الاخر من نحو
سفرجل ومن كونه بعد ذلك بعشرة موصوفا وصفة ذات المعنى
انه لا يدخل العقل وانه يبتدأ به وان كان نكرة وانه يجمع جمع
المذكرون لم يكن علما ولا صفة فهذه مسائل مبنية على
قاعدة الباب ومعنى ان يعلم ان التصغير موضوع على ثلاث تغييرات
وان له ثلاثة اوزان لا تنقص عنها ولا تزيد عليها وانه
يلتحق بعدها بباب الصفة ثم بينا عن ذلك ما ذكرنا ومعايرته
على كونه بعضها الموصوف والصفة انه لا يجوز هذا ضويرب
زيد لانه يكون قد وصف قبل المعنى اذ المعنى هذا ضارب
صغير زيد اذا تقرر هذا فقول الناظم وارد دلاصل الخ معناه
ان ثاني الاسم المصغر يرد الى اصله اذا كان لينا منقلبا عن غيره
فشمل ذلك ستة اشياء ما اصله واو فانقلبت ياء وانقلبت الفا
والى اصله ياء فانقلبت واوا والفا وما اصله همزة فانقلبت
ياء وما اصله حرف صحيح غير همزة فانقلبت ياء وبذلك يتبين ان
يحمل التقليب في كلامه على ان المراد به الابدال كما عبر به في التسهيل
لان التقليب في اصطلاح اهل التصريف لا يطلق على ابدال الحرف لين من
حرف صحيح ولا عكسه بل على ابدال الحرف علة من حرف عليه فلا

يشمل

يشمل الخامس والسادس قال المرادي وخرج بالبس بلين فانه
لا يرد الى اصله ولو كان مبدلا من لين فتقول في قائم قويم بالهمز
انتهى وفيه نظر لان الكلام مفروض في الثاني وهذا ثالث وانما
اخرج المكودي هذا النوع بقوله ثانيا ويتبين ان يستثنى من
كلامه ثاكان لينا مبدلا من همزة تلي همزة كالف ادهم ويا
ايمة فانها لا يرد ان الى اصلها اما ادم فتقلب الفا واوا فيقال
اويدم واما ايمة فيصغر على لفظه والتقا الساكنين في التصغير
على حده لان الاول حرف مد والثاني مدغم قوله وشذ في
عبد عبيد حيث صغروه على لفظه وكان القياس عويد قال
الشهاب هل يتبع استعمال القياس وقد يخرج على الخلاف في
المصدر اذا ورد غير القياسي سمع ولم يرد القياسي هل يجوز
استعمال القياسي انتهى وفيه نظر تعين المنتبه في قوله لو بهتا
لان العرب انما صغرت لعلة على ليبلغ ان النطق بالقياسي مع
سماع غيره لا يجوز لان قولهم ليبلية شاذ قوله وحتم للجمع
الخ قال ابو حيان احالها الجمع على التصغير وقد تقدم
الجمع والحوالة انما تكون على المتقدم في الذكر لا على المتاخر قال
الشهاب وهو عجيب لان الواجب في الحوالة تقدم حكم المحال عليه
وهو حاصل هنا فتامل قوله والالف الثاني المزيد الخ
اعلم ان الف المصغر اذا كانت ثانية وهي منقلبة عن ياء فانها
ترد اليها في التصغير وان كانت منقلبة عن واو او زايدة او
مجهولة او منقلبة عن همزة فانها ترد الى الواو في التصغير
فالحاصل انها ترد الى الواو في اربع صور والى الياء في صورة
واحدة انتهى قال الشهاب يدخل في قوله والالف الثاني
المزيد الف حايض فيقال حويض وسمعنا ان بعضهم صغره بتصغير
ترخيم حميض وقال ابن هشام يتقدم الكلام في الالف اخر الاسم
وبعد الكلام في الالف ثالثة واقول قاعدة في حرف اللين
مطلقا اعلم انه لا يكون اولا والما يكون ثانيا او ثالثا او رابعا او اكثر

Copyright Cairo University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)